

مثلا معنوا لا يفرق ولا يعمل به قال وفي الرجوع بالنفس الى  
 رجوع المشتري بنقصانها القدر ردها عندنا روايتان عن  
 المتن في رواية الاسرار لا يرجع لانه المشتري لم يصر مقرا  
 بقول البائع بل اعترض بغير ضرها وعقل عن بيعها وفي رواية  
 الصحاح يرجع وهو المختار لانه البائع يفعل النضر غير المشتري  
 فصار كما اذا غره بقوله انها لونه انتهى فما قاله ابن حزم لا يرد  
 ايضا كيف وهذه مسئلة اجتهادية وقد ادى اجتهاد ابي  
 حنيفة الى ذلك من اعترض عليه في اجتهاده فهو خاسر هانئ  
 على ان الرافضة خالفوا في القضية الحديث الذي ذكره حيث  
 قالوا في بيعهم النضرية النضرية تدليس يثبت بها خيار  
 الرد في ردها مثل تسفها او يثبت مع القدر وقيل صاع  
 من بر قني حكمهم برد المثل او القيمة دون صاع من بر على  
 الصحيح او صاع من بر على البعل بخالفته للحديث المذكور  
 واذا اقرعنا من ذلك فنقول لانه الرافضة يقولون ان اخذ  
 الرج من الومن في التجارة فهو رده وقد قال الله تعالى واحل الله  
 البيع وقال الا ان تكون تجارة عن تراض منك والومن وغير  
 سبيلك في ذلك ادبني التجارة والبيع على حصيل النفع  
 فلو اخرج من في دار الاسلام تجارة بالوسيلة لا يجوز فقيد  
 وياركثرة من ديارهم كما بران وحراسان وغرها ثم ردة  
 من هذه العائنة وقد ذكرنا الانبياء والائمة المؤمنين  
 على تجارهم فيما بينهم مع اخذهم الرج **قال المؤلف** وذهب  
 ايضا

ايضا الى ان الشراء الفاسد ملك بالقبض ومع يقر فيه  
 وقد قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل فقد نهى  
 عن اكل المال بالباطل فكيف ملك به وقد نسب ابن حزم  
 هذه الفتوى ايضا الى مالك حيث قال قال ابو حنيفة من  
 باع بيا فاسدا فقبضه المشتري فقد ملكه فاسدا واجاز  
 منعه منه وقال مالك انه من البيوع الفاسدة بيوع  
 تفسخ الا ان يطول الامر ويتغير الاسواق فتصح حينئذ  
 ثم قال وهذا ان قولان لا يضاف لفسادها على من تصح  
 نفسه اما قول ابي حنيفة فقد ملكه ملكا فاسدا فكلام  
 في غاية الفساد وما علم احد قط في دين الله ملكا فاسدا  
 ان ما هو ملك فصحيح او لا ملك فليس صحيحا وما عدا  
 فلا يملك واذا اقرعنا ان الملك فاسد فقد قال الله تعالى  
 انه الله لا يجب الفساد فلا يحل لاحد ان يحكم بانفسد ما لا يجب  
 عز وجل وقال الله تعالى لا يصح عمل المتفسدين فمن اجاز شيئا  
 نصر الله تعالى على انه لا يصح فقد عارض الله تعالى في حكمه  
 وهذا عظيم جدا واجمع بفضهم ان البائع سلطه عليه ويرد  
 بانه ليس لاحد ان يسلط غيره على شيء من ماله ما لم ياذن  
 الله فيه فليحذر واعلم هذا ان سلط على وطى ام ولدك  
 وامته وهذا تلاعب ثم اطال في البحث معهم وروى ما استدلوا  
 به من اية او فوا بالفتوى الى ان قال ولعمري ان الحياة قليلة  
 في وجه من اخبر بهذه الاية ثم قال بعد ذكر اسطر